على هامش الصراحة

أجهزة الكشف

إحسان شمران الياسري

أمرُّ يومياً على نقطة التفتيش ذاتها، بالسيارة ذاتها ويؤشر يومياً جهاز الكشف على سيارتي، فيأمرني الحرس بالذهاب نحو ممر التفتيش.. ويسألني الحارس المسؤول عن التفتيش (حجي عندك سلاح؟)، وتكون إجابتي ذاتها يومياً (لا.. وروح جدك)، فيقول الرجل بتهذيب (تفضل حجي). ويوماً فيوماً صرت انحرف مباشرة نحو ممر التفتيش قبل أن يؤشر الجهاز، فيضحك الحرس ولكنه يوقف السيارة ويمرر الجهاز لكي يؤشر، ثم تتكرر الحكاية (حجي عندك سلاح؟) (لا.. وروح جدك) (تفضل حجي)!

وأنا هنا غير متذمر أو متضايق من هذه الممارسة اليومية التي تتكرر مع سيطرات التفتيش التي أمر بها يومياً وعددها حسب آخر إحصائية حفظتها عن ظهر قلب (ثماني سيطرات) والله على ما أقول شهيد.

ويوم ٢٠١٠/١٢/٢٧ ناقش مجلس النواب رئيس هيئة النزاهة حول أسباب فشل أجهزة كشف المتفجرات التي اشترتها الدولة العراقية بأموال تزيد على أقيام الخسائر التي سببتها السيارات والأحزمة المفخخة التي مرّت من تلك السيطرة دون أن تُكتشف. ويوماً بعد يوم، أصبحت لدى الكثيرين القناعة أن لا جدوى من وجود هذا العدد من السيطرات والكتل الكونكريتية، لأن النجاحات التي حققتها الأجهزة الأمنية في الكشف والتصدي للعمليات الإرهابية حققتها المعلومات الاستخبارية وفراسة بعض منتسبي تلك الأجهزة وبعض المصادفات الموفقة، أما أجهزة كشف المتفجرات فكانت تؤشر على الناس الذين تكون (حشوات) أسنانهم من البلاتين، وأولئك (البطرانين) الذين يضعون العطور والمطيبات والمكياج في سياراتهم.. وعلى السيارات التي تكون فيها أجهزة الأمان و(ريموت كونترول) وأشياء أخرى ليس لها علاقة بالعتاد والمتفجرات والعبوات.. الخ..

وكل هذا، وأنا لا أدعو لرفع السيطرات أو التقليل من أهميتها، ولكن أرجو أن يُعاد النظر في آليات عملها، واقتناء أجهزة كشف دقيقة دون انتظار نتائج التحقيق بفساد صفقة الأجهزة الحالية. فعندما نخرج صباحاً عبر المنافذ المقررة للمناطق والأحياء، تغلق السيطرات كل المنافذ إلا واحداً تتكدس عنده السيارات التي تحملنا إلى مصائرنا يومياً.. ولا تقوم السيطرة بتفتيش السيارات المغادرة، ولا يحمل منتسبوها أجهزة كشف المتفجرات.. ولكن المهمة تنحصر في عرقلة الخروج من المنطقة وتأخير وصول الناس، أما إذا كانت هناك غايات أمنية فلا أدري.

ويوم حصلت التفجيرات في فنادق عمان، كنت قد زرتها قبل أسبوعين وكانت الأمور عادية، ولكني زرتها بعد نحو أسبوعين من التفجيرات على ما أذكر.. كان كل شيء قد تغير لجهة الاستعدادات الأمنية.. كانت كل الفنادق والأسواق والمستشفيات وحتى بعض الصيدليات ودكاكين الحلاقة قد وضعت أجهزة متقدمة جداً في أبوابها لكشف المتفجرات، بحيث يصعب عليّ التفكير بأنها كانت مخزونة في الأسواق، بل أحسب إنها استوردت على عجالة من مناشئ عالمية.. أما جماعتنا، فقد اتجهوا إلى (المتردية والنطيحة) من المناشئ التعبانة، وألقوا بملايين دولاراتنا حيث لا يغفر الله لمن أساء.. وللحديث صلة عن الاستيراد ومصادره.

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الجيش العراقي وحماية المنجزات الديمقراطية

واحدة من نتائج ثورة العشرين إنها أتاحت لتأسيس حكم وطني في العراق ومهدت الطريق لولادة الدولة العراقية الحديثة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى مباشرة، وكانت المطالبة بتأسيس جيش عراقي يتولى حماية العراق بعد ازدياد النقمة الشعبية من الجيش البريطاني المحتل والذي استقدم معه الكثير من الجنود من الهند وما عرف عنهم من قساوة وبطش ضد الوطنيين العراقيين خاصة في قمعهم ثورة العشرين التي اشتعلت في أغلب مدن العراق .

حسين علي الحمداني

ومثل الفوج الأول للجيش العراقي الذي سمي بفوج موسى الكاظم النواة الحقيقية للجيش العراقي الذي تأسس كما هو معروف في السادس من كانون الثاني عام ١٩٢١ ، وانخرط فيه الكثير من الضباط العراقيين من العرب والكراد والتركمان من الذين تخرجوا من الكليات الحربية التركية وكانوا ضمن الجيش العثماني الذي شارك في الحرب العالمية الأولى وخسرها، مما مهد الطريق لتقاسم مناطق نفوذ الدولة العثمانية بين الحلفاء .

لذا يمكننا أن نقول بأن عوامل رئيسية ساهمت في تسارع عملية بناء القوات المسلحة العراقية خلال عشر سنوات من تأسيسها كانت تمتلك قطعا بحرية وقوات جوية ، وكان ذلك بفضل الخبرات المتراكمة لعدد كبير جدا من ضباط وقادة الجيش العراقي الذين خدموا في الجيش العثماني من جهة ومن جهة ثانية اختلاطهم واكتسابهم خبرات مضافة عبر التعامل المباشر مع الضباط الانكليز الذين كانوا في بداية الأمر يشرفون على تجهيز وتدريب الجيش العراقي .

وربما كان دافع بريطانيا آنذاك هو أن يكون هذا الجيش محورا مهما في التحالفات الإقليمية التي كانت تصاغ مشاريعها في أروقة وزارات خارجية الدول الاستعمارية آنذاك .

لهذا سعت بريطانيا والحكومة العراقية آنذاك لتجهيز الجيش العراقي بشكل متكامل بغية أن يكون العراق دولة محورية ذات شأن كبير في تصارع الدول الكبرى وتنافسها .

ولا يخفى على أحد بأن الجيش العراقي لعب دورا مهما في حركة التاريخ في بلدنا عبر دخول قادته ميدان السياسة عبر بوابة الانقلابات العسكرية التي ابتدأت منذ عام ١٩٣٦ ولم تنته سوى في تموز ١٩٦٨ وتركت آثاراً واضحة على المشهد السياسي في العراق الذي لم يستقر منذ ذلك الحين .

ونحن هنا لا نوجه اللوم للجيش كمؤسسة بقدر ما نريد أن نقول بأن الكثير من قادة الجيش العراقي آنذاك كانت تتولد في داخلهم رغبات السيطرة على الحكم عبر استخدامهم الجيش وقوته في فرض نفوذهم وهذا ما تجلى بوضوح في الكثير من الانقلابات التي كان بعضها دمويا بدرجة عالية جدا .

ولعل الجيش العراقي كان ضحية أفكار وتصورات قادته ذوي النزعة السلطوية البحتة ، خاصة وإن هؤلاء القادة كانوا من المحترفين والمتسلقين لسلم القيادة العسكرية بطريقة مهنية ويعرفون جيدا كيفية استخدام الجيش في الزمان والمكان . وهذا ما تجلى في أكثر من مواجهة خاضها الجيش العراقي أولها كان في حرب عام ١٩٤٨ ودوره المعروف في الحرب العربية الأولى مع الصهاينة في فلسطين ، وتكرر ذلك ثانية في حرب أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩٧٣ ودوره الذي أشاد به الجميع وفي مقدمتهم الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس أركان الجيش المصري آنذاك .

تلك الإنجازات تحققت من خلال عامل مهم جدا يتمثل بمهنية قادة الجيد واحترافيتهم وحسن إدارتهم وحداتهم العسكرية .

وقد تنبه الطاغية صدام لهذا جيدا ، وتنبه لسمعة الجيش العراقي في العالمين العربي والدولي لذا زج به في حرب ضروس لثماني سنوات مع إيران بغية إبعاد الجيش عن أخذ دوره الحقيقي والمرجو منه ضمن واجباته الوطنية ، ثم تلا ذلك جر الجيش العراقي لمحرقة حقيقية عبر غزو الكويت ، هذا الغزو الذي قامت به قوات الحرس الجمهوري الخاص بالطاغية التي نهبت وسلبت ونفذت أوامر طاغيتها لكن الذي دفع الثمن في عاصفة الصحراء الجيش العراقي الذي وجد نفسه دون غطاء جوي ولا حماية .

وبالتأكيد فإن الطاغية وما بعد عام ١٩٩١ وجد بأنه استطاع تحجيم دور الجيش العراقي إلى أدنى درجة بحيث بات لا يقوى حتى على إطعام نفسه ، مما جعل الدكتاتور المقبور يعزز من قواته الخاصة التي تعددت تسمياتها وألوان ملابسها لكنها تتشابه جميعا في المهمات المنوطة بها ألا وهي قمع الشعب وردع كل من تسول له نفسه المساس بالسلطة والحكم مهما كان فارتكبت جملة من الجرائم بحق شعبنا في شمال الوطن وجنوبه .

ويضاف لكل هذا جريمة تبديد قوات الجيش العراقي وزجها في أتون حروب متتالية دون معرفة عواقبها وميزان القوى والتطور التكنولوجي ،وينقل بعض المقاتلين من وحدات الجيش العراقي الذين دفعهم الطاغية في مواجهة عام ٢٠٠٣ التي أطاحت بالنظام بأن تسليحهم كان عبارة عن بندقية كلاشنكوف وبضع أطلاقات ، فيما كانت قوات التحالف تتسلح بأحدث ما أنتجته مصانع أمريكا ، لذا كان الشعور العام لدى قطعات الجيش العراقي بأن الطاغية رمى بها في محرقة لا مخرج منها .

لهذا فإن العراق وبعد تحريره من حكم الطاغية في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ سعى جاهداً لبناء قوات مسلحة قائمة على مبادئ مهنية حقيقية ويكون ولاؤها الأول والأخير للوطن والشعب ، ولا يمكن أن تكون طرفا في نزاعات سياسية أو يحاول البعض تسييس ولائها أو جرها للتخندق بعيدا عن مهمتها الحقيقية وهي صيانة مكاسب الشعب وردع القوى الإرهابية التي تلقت دروسا قوية من قواتنا المسلحة .

ونحن نستذكر معا عيد الجيش العراقي الذي يتطور يوما بعد آخر على مختلف الصعد يحدونا الأمل بأن يكون جيشنا عاملا مهما من عوامل الاستقرار والأمن في بلادنا ويكون الحامي للمنجزات الديمقراطية التي حققها الشعب بتضحياته الجسيمة .

نـظـرة فـي واقـع الإعـلامـيـة الـعـراقـيـة

لم تزل الكثير من ملامح وآثار عمل الإعلامية في العراق مابعد٢٠٠٣ بحاجة للتعريف والوقوف عند أشكالها وتنوعات توجهاتها بعد ان غيبت بنحو متعمد عن الدراسة والبحث واستقراء المراحل التي مرت بها والظروف التي أسهمت في انطلاقتها ورسم خطواتها بالنحو الذي سارت عليه طوال سنوات من العمل الميداني وسط ظروف صعبة وضبابية مع الرجل الاعلامي الذي أفردت له صفحات من البحوث والتحليلات في المؤتمرات والندوات والجلسات النقاشية.

أفراح شوقي

ولو القينا الضوء اليوم على واقع عمل الإعلامية في العراق لأمكننا ان نلمس وبشكل واضح انها تولت مسك الجانب الاهم من أنواع الصحافة في العراق ألا وهو الصحافة المرئية بعد ان كانت منحصرة في عدد قليل منهن في السنوات التي تلت عام ٢٠٠٣ لأسباب كثيرة لا يتسع المجال لذكرها هنا، لكن ما يمكن قوله إنه وبفضل تعدد منافذ الإعلام العراقي بعد ذلك العام وخصوصا الفضائيات التي اختارت لكادرها ان يكون نسوياً أكثر منه ذكوريا ليس لأجل الظهور الشكلي للمرأة الإعلامية كما قد يتبادر للذهن وإنما لأنهن اثبتن جدارتهن وحرصهن على تولي زمام العملية الاعلامية ككل وقيادة دفة البرامج الحوارية والميدانية بأسلوب مهني عال وثقافة جديرة بالانتباه مع حداثة التجربة ذاتها، وقد شهدنا الكثير من الاسماء الإعلامية اللامعة التي أثبتت لها مكانة متميزة ضمن الإعلاميات العربيات بالرغم من عدم تشابه الظروف والإمكانات المتاحة للطرفين.

والجدير بالذكر ان ظروف الحرب والاقتتال المسلح وانعدام الامن لفترات طويلة في العراق أسهمت الى حد كبير باكتشاف وتعزيز طاقات وقابليات الكثير من الإعلاميات اللواتي واكبن الأحداث وحققن فيها نجاحات ملموسة في العمل واستطعن خوض العمل الصعب حالهنّ حال زملائهنّ الإعلاميين وربما تفوقن عليه، وهي خبرات تستحق ان يشار لها ودعمها من خلال توفير الحماية المطلوبة لعمل الاعلامية وتوفير المناخات الملائمة لعملها ومنحها المكانة التي تستحقها من خلال تولي المناصب الإدارية مناصفة مع الرجل وفسح المجال لها لإثبات قابلياتها بالشكل الذي يضاعف من عطائها وليس العكس كما يحصل الآن، إذ أن معظم النساء الإعلاميات مهمشات في مؤسساتهن الاعلامية وينالهنّ الكثير من التقاليد الاجتماعية المحبطة للتواصل والابداع مع تزايد متاعب الحياة والبيت و الاسرة وتوجهات البعض لحصر مكان المرأة في البيت او عدم مساعدتها لتحقيق ذاتها عبر تقيدها بمسؤوليات اجتماعية بحتة غدت اليوم في العديد من دول العالم عملية مشتركة مابين أفراد الاسرة ككل، وعودة الى الغبن الذي تعرضت له الاعلامية العراقية ولا تزال هو اغفال التشريعات الإعلامية أهمية ودور المرأة في تطور عمل الاعلام ، وضرورة صيانته من خلال سن التشريعات التي تمنع مضايقة المرأة او حصرها في اطار شكلي فقط، واحترام كيانها وتسهيل مهماتها ومحاسبة أي تقصير ينجم عنه تضييق لعملها او مس بكرامتها، او استغلال ذوي العمل لها بممارسات بعيدة عن شرف واخلاقيات المهنة، عبر اقرار قوانين مهنية تضمن عمل الاعلامي والاعلامية على حد سواء بعقود مكتوبة ملزمة للطرفين، للتخلص من مزاجية بعض اصحاب المؤسسات الاعلامية وهي تنهي عمل الاعلامي لديها لأي سبب كان دون أي التزامات قانونية، ولم تزل الكثير من الممارسات اليومية تمارس بحق الاعلامية العراقية وخصوصا من جهات رسمية تتخذ من مواقعها الادارية منابر خطابية تدعي فيها انها راعية الصحافة والكلمة الحرة وبيان الرأي والرأي الآخر لكنها تمارس في الخفاء ومع التطبيق العملي لشعاراتها سياسة حجب المعلومات ووضع العراقيل أمام الصحفي وانتهاك كرامته أيضاً كما حصل مع الكثير من زملاء مهنة المتاعب الذين ما زالوا يتعرضون الى المضايقات في سبيل الحصول على تصريح او خبر معين تصل لحد الضرب المبرح أحياناً، وقد يتبادر للذهن ان الاعلامية قد تكون بعيدة عن تلك الاجواء او انها اقل وضوحاً عندها بسبب جنسها لكن التجارب العملية طوال السنوات الماضية وما رافقها من احداث ومواقف أثبتت ان العديد من الاعلاميات العراقيات تعرضن لظروف اكثر قسوة قادت البعض منهن الى ترك العمل تماما بسبب تلك المضايقات التي تجعل من عملها مربكاً ولا يلقى تشجيعا من الأهل او الزوج على حد سواء.

ممّا نقوله هنا وما يدعو للأسف ان هناك الكثير من الحيف والظلم الذي طال عمل الاعلامية العراقية من ناحية التشريعات القانونية في مجال الإعلام والتي أغفلت دورها وصيانة حقوقها اوتسهيل مهامها، اذ ان صعوبة الحصول على المعلومة من أي دائرة رسمية صارت العلامة الفارقة لمعظم تشكيلات وزاراتنا الحكومية اليوم وكأنّ الامر متفق عليه، كذلك تحزب الكثير من المؤسسات وانغلاقها على نفسها امام أي زيارة صحفي، ناهيك عن الاساليب غير السليمة التي ينتهجها البعض مع الإعلامية خصوصاً ودون رادع او خوف من حساب قانوني لان العاملين في بلاط صاحبة الجلالة ما زالوا يعملون بلا أي ضمان لحقوقهم مع تأخير قانون حماية الصحفيين الذي نتوسم فيه ان يعيد بعض الحقوق ويضع ضوابط للعمل الإعلامي وينصف المرأة الإعلامية وإمكانية سن التعديلات في ما بعد ان احتاج الامر حتى يكون القانون وافياً وقادراً على حماية حقوق الصحفيين خصوصا والصحفية العراقية على وجه الخصوص.

حرية المدى واستقلالها

صبيح الحافظ

في البدء أتقدم بالتهاني والتبريكات لجريدتنا (المدى) ولمنتسبيها كافة دون استثناء وابتداءً من رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير الأستاذ الفاضل فخري كريم بمناسبة حلول أعياد رأس السنة الميلادية ودخولها الألف الثالثة في عالم الصحافة الحرة والمستقلة والملتزمة بالمهنية في مسيرتها الإعلامية البناءة إذ أنها وضعت لبنة في بناء بيت العراق الديمقراطي الفيدرالي الجديد ، وبهذا تكون المدى الصحيفة الأولى بدون منازع من خلال (الإعلان والتوزيع) حيث تقتضي وتقرأ من عدد كبير جداً وبنسبة ٩٠٪ من القراء العراقيين بصرف النظر عن انتماءاتهم الفكرية والدينية والقومية وما الى ذلك من اتجاهات أخرى وذلك للأسباب والدلالات الآتية:

أولاً: إن المدى هي أول من فضح وحارب الفساد في قضية كابونات مشروع (النفط مقابل الغذاء والدواء) وكشف أسماء المفسدين من شركات وأفراد وغيرهم من الوسطاء الذين تسلموا عمولات بدون حق قانوني.

ثانياً: تبنت المدى مشروع مساعدة المثقفين من أدباء وفنانين وإعلاميين وغيرهم الذين ليس لهم دخل مادي وخصصت لهم مكافآت شهرية تساعدهم على تدبير شؤونهم وحياتهم المعيشية.

ثالثاً: إن مؤسسة وجريدة المدى أنشأت داراً لطبع وتوزيع الكتب العلمية والأدبية والثقافية للمؤلفين والباحثين لمن لايستطيع تغطية نفقاتها وبيعها في المعارض التي تقيمها المؤسسة في الجامعات والأماكن الأخرى ، وتقوم أحياناً بتخفيض أسعارها بنسبة ٥٠٪.

رابعاً: لقد وظفت المدى ملاكاً كاملاً من المحررين والمحللين والكتاب الأكفاء ذوي الباع الطويل في المجال المهني والاعلامي ولهم تاريخ وطني مشهود وهم في موقع الخط الاول بعد رئاسة التحرير ويحملون عنوان (مدير تحرير) لتغطية صفحات الجريدة كّلاً حسب اختصاصه بما فيها الملاحق الاسبوعية ، يعاونهم عدد من الصحفيين ذوي الخبرة المتراكمة في الاطار الاعلامي والصحفي ، إضافة الى ذلك هناك مستشار ومدير عام للجريدة وهاتان الوظيفتان نادراً ما نجدهما في صحف اخرى.

خامساً: أنشأت المدى مجلساً ثقافياً يعقد جلساته أسبوعياً في بيت المدى الثقافي والذي يقع في الطابق الأعلى من بناية مقهى الشابندر بشارع المتنبي لاستذكار أعلام ومبدعي الثقافة العراقية الأحياء منهم والراحلين .

سادساً: تشجع المدى وترحب بآراء وأفكار الكتاب والباحثين والمفكرين من خارج ملاكها للمساهمة بالمواضيع الجادة والتي تتماشى مع منهجها في سبيل تطورها نحو الأحسن في المجالات الثقافية والإعلامية والمعرفية كافة وهي لا تتوانى عن تشجيعهم بمنحهم مكافآت مجزية لهم .

سابعاً: توزع المدى شهرياً مجاناً كتاباً قيماً بهدف إشاعة المعرفة ضمن مشروع (الكتاب للجميع).

ثامناً: تتبنى المدى مفهوم الإعلام الحر المستقل في أدائها وفق مبدأ الصدق والشفافية والدقة في نشر الخبر والحدث اليقين بخلاف تلك الصحف التي تنشر الأخبار غير المؤكدة والتي تغري القارئ لشرائها من خلال نشر أخبار مفرحة للمواطنين في سبيل شرائها وترويجها.

تاسعاً: تطبق المدى مبدأ الحيادية بين مختلف التيارات الدينية والقومية وغيرها من ألوان الطيف العراقي بهدف التوازن والمهنية في تعاملها مع الرأي والرأي الآخر بدون أن تتحيز لجهة أو فئة معينة ، مع أنها تسعى الى لمّ شمل العراقيين جميعاً دون استثناء من خلال تأكيدها دعم مشروع المصالحة الوطنية ومحاربتها الفتنة الطائفية والقومية والدينية ، كذلك أيضاً تسعى لإشاعة مفهوم التسامح والتصالح وإفشال مخططات الغزو الإعلامي المعادي للعراق الجديد ونظامه الديمقراطي والفيدرالي ، وخلاصة الأمر أن المدى تعتبر من الجرائد الوطنية ، فهي تساند وتدعم جميع الممارسات الديمقراطية للمثقفين والكتاب والمنظمات الثقافية وغيرها.

وأخيراً وليس آخراً أننا نستغرب أن تتعرض هذه الصحيفة الوطنية الى هجمة ظالمة من فئة كنا نحسبها أنها من معارضي النظام الدكتاتوري المباد أن تقف في صف أعداء الحرية والديمقراطية ، وقد بلغت بها الجرأة أن تطالب بغلقها وذلك بإقحام الدين بسبب قيام المدى للدفاع عن مشروعية عمل أخواننا المسيحيين لمزاولة مهنة بيع المشروبات الروحية كون أن هذه المهنة هي مشروعة ومسموح بمزاولتها وفق الدستور والقانون، علماً ان هناك العديد من الدول العربية والاسلامية تسمح بممارستها.

وما يجدر ذكره أن المدى لا تهمل المناسبات والشعائر الدينية وهي ملتزمة بذلك حيث رأينا عند حلول شهر محرم الحرام أصدرت ملحقاً يضم ملفاً كاملاً ومفصلاً بعنوان عن مدينة (كربلاء) ثم ألحقته بملحق أخر يضم أحداث ومعارك يوم الطف العاشر من عاشوراء وبعنوان (الحسين)، وأيضاً قامت المدى بنشر العديد من المواضيع المتعلقة باستشهاد أبي عبد الله الحسين في يوم العاشر من شهر محرم الحرام.